

المصدر : الرياض
التاريخ : 05-02-2008
العدد : 70441
الصفحات : 30
المسلسل : 189

رحب بالمشاركين في مؤتمر وزراء صحة الخليج..

د. المانع: بحث قضايا القلب والاستفادة من المستجدات العلمية وتوظيفها لتطوير القطاع الطبي
مجلس وزراء الصحة اكتسب خبرات على مدى ٣٢ سنة مكنته من خدمة مواطنيه
بذلنا جهوداً مضيئة في تسعير الأدوية وسنتابع التطبيق بصرامة ولن نتسامح مع المتلاعبين

المصدر :

الرياض

التاريخ :

05-02-2008

الصفحات :

30

العهد : 70441

المسلسل : 189

« رجب معالي وزير الصحة الدكتور - حمد بن عبد الله المنع بأصحاب المعالي وزراء الصحة بتول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المشاركين في المؤتمر الـ ٦٤ لمجلس وزراء الصحة في دورة انعقاد الـ ٣٢، ميمنا أن الملكة ممثلة بوزارة الصحة أكملت استعداداتها لإستضافة هذا المؤتمر، ونحن معاليه دور القيادة الشديدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله، في تسييل ودعم انعقاد المؤتمر كي يحقق أهدافه المنتظرة. وقال معالي د. المنع: أن المؤتمر الذي سيعقد تحت شعار القلب في المقدمة، سيبحثاول العديد من القضايا الحيوية من بينها أبرز المستجدات العلمية في مجال قطاع الطب، ولكل لتوظيفها في تطوير الخدمات الصحية المقدمة بالمنطقة، مكافحة الأمراض القلبية والوعائية، مكافحة داء السكري، مشروع الميثاق الخليجي لصحة القلب، جودة الرعاية الصحية الأولية، سلامة المرضى، التحصين الموسع، وأنقلونذا الطيور والترصد الوبائي، إضافة إلى بحث موضوعات تتعلق بمجلس الاختصاصات الترمضية، التجهيزات الطبية ولوازم المستشفيات ورعاية النغم والأمنان والمختبرات الطبية، خدمات نقل الدم، لوازم جراحة العظام والعمود الفقري، برنامج التسجيل الدولي المركزي، مناقصة الغازات الطبية، وموضوع التدريب

والتعليم الطبي المستمر.

وأوضح معاليه أن مشروع الميثاق الخليجي لصحة القلب سيحتل بنقاش مستفيض من قبل المشاركين في المؤتمر نظرا لأهميته البالغة، حيث يهدف الميثاق إلى خفض كبير للأعباء التي تخلفها أمراض القلب، ويشمل أمراض القلب، السكتة المخية، وأمراض الأوعية الدموية، ويتضمن الميثاق ثلاثة أجزاء، الأول يحتفل في الغرض منه، والثاني موافقة أصحاب المعالي الوزراء على عدد من البنود والإجراءات التي يجب ان تقوم بها دول مجلس التعاون من أجل بناء تحالف صحة القلب وصولا الى الدعم السياسي المنشود.

وردا على سؤال حول أفاق التعاون بين دول مجلس التعاون في مجال الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين والمقيمين أكد معاليه أن مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي ظل منذ أكثر من ٣٢ سنة يفعل في تناغم وتنسيق من أجل تقديم أرقى وأفضل الخدمات العلاجية لجميع المواطنين والمقيمين في دول الخليج، وعبر هذه السنوات الطويلة أصبح للمجلس الوزاري خبرات ثراكمية مكنته من التعامل بإيجابية عالية في شأن تطوير خدمات القطاعات الصحية، كما ان السياسات الموحدة حققت قوة دفع إضافية لمسيرة العمل وهو الأمر الذي جعل مجلس

التعاون مكانة بارزة في مجال الخدمات الصحية في ظل دعم القيادات الرشيدة للقطاعات الصحية، وحرص ان المستقل سيكون أفضل بكثير طالما تواصلت مثل هذه المؤتمرات والسقائد الشفافية من أجل صحة المواطن والقيم عبر الوصول الي أفضل السبل التي تمكن من تطوير وتعزيز الخدمات الصحية، والعمل على الاستفادة من أحدث المستجدات العلمية في العالم.

وحول إمكانية غش الأدوية أو التلاعب في جودتها طعن معاليه المواطنين بأن مثل هذا الأمر لن يحدث أن شاء الله، مشيرا الى وجود معامل ومختبرات على مستويات عالية من حيث التقنية، وبالتالي لايمكن أن يجر عبرها أي دواء غير مستوفي للاشترطات والمعايير السعودية. وشدد على أن كل من نسول له نفسه العبث بصحة المواطن ستطاله عقوبات رادعة تصل الى السجن والغرامة وإغلاق الصنع المخالف، مؤكدا أن صحة المواطن ستبقى فوق كل اعتبار، ولن يتم التسامح مع أي جهة أو فرد يقدم على التلاعب في الأدوية.

كما بين معاليه ان تسعيرة الأدوية صدرت عقب جهود مضنية بذلت داخل أروقة الوزارة، حيث جرت دراساتها بتأثر مع مراعاة حاجة المواطن وحفظ حقوق الموردين ووكلاء شركات الأدوية، بحيث لايتأثر أي طرف نتيجة الإجراءات

الجديدة التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن، مشددا على إحكام الرقابة من قبل وزارته حتى تضمن عملية تطبيق الأسعار الجديدة نحو غايتها لكي تصل كل من يحتاجها. ومضى معاليه الى القول: ان الإجراءات الجديدة التي بدأ تطبيقها فعليا اعتبارا من يوم الجمعة ٢٠٠٨م شملت إعادة تسعيرة ١٤٢٩/١/٢٣ هـ الموافق ٢٠٠٨/١/٢٣م، شملت إعادة تسعيرة الأدوية المستوردة والمصنعة محليا والتي تتم سنوياً وبشكل دوري، واعتماد تعديل جميع أسعار التصدير للأدوية إلى الريال السعودي وكذلك تخفيض أسعار الأدوية المتكررة التي مضى على تاريخ تسجيلها خمس سنوات فأكثر بنسبة (١٠٪) عن كل سنة وعدم تخفيض أسعار تصدير الأدوية الهامة والحساسة والتي لا يوجد لها بدائل على أن تراجع كل حالة على حدة بالإضافة إلى عدم تخفيض أسعار الأدوية المتكررة التي تقل أسعارها عن عشرين ريالاً.

وكشف معاليه أن وزارته استطاعت أن تتوصل إلى تخفيض الأسعار والمحافظة على نفس أسرار (٨٠٪) من الأدوية المسجلة بالمملكة وتثبيت سعر التصدير للدواء بالريال السعودي الأمر الذي سيؤدي إلى ثبات أسعار الأدوية ويجعلها تذبذب أسعار العملات مقابل الدولار مستقبلا إلى جانب تبني الوزارة سياسة مراجعة أسعار الأدوية بصفة دورية.